علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (10-13 هـ/16-19 م).

د. محمد بوشنافي*

مقدمـــة: تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور ومساهمة بعض العلماء الذين وفدوا إلى الجزائر خلال الفترة العثمانية، أو الذين ولدوا فيها، في نشر وتركيز المذهب الحنفي، غير أن ثمة مشكل منهجي يعترض الباحث في هذا الموضوع، ويتمثل في سكوت مصادر السير والتراجم عن ذكر أسماء هؤلاء العلماء، ربما لأن سكان المنطقة كانوا من أتباع المذهب المالكي في حين أن المذهب الحنفي انحصر أتباعه في الأقلية التركية التي حكمت البلاد والكراغلة وبعض الحضر، وحتى ما ورد فيها من معلومات يعتبر قليلا جدا ولا يجيب على الكثير من القضايا ذات الصلة بالموضوع، ولذلك سنكتفي بذكر بعضهم فقط ممن صادفناهم أثناء البحث مبرزين الدور الذين قام به هؤلاء خدمة للمذهب الحنفي.

من المعلوم أن المذهب المالكي كان السائد في بلاد المغرب الأوسط لفترة طويلة من تاريخ المنطقة، فتعامل الناس في القضايا الشرعية والمعاملات وفق آراء الإمام مالك الواردة في كتابه "الموطأ" و"المدونة الكبرى" التي ألفها تلميذه الإمام ابن القاسم (ت 191 هـ/807م) والذي جمع فيها أقوال وفتاوى شيخه، كما انتشر المذهب الإباضي في أجزاء محدودة من المنطقة. ومع مجيء العثمانيين إلى الجزائر في مطلع القرن السادس عشر الميلادي استقدموا معهم المذهب الحنفي، الذي كانوا قد اتخذوه المذهب الرسمي للدولة العثمانية، وهكذا أصبح يتمتع بالأسبقية والأولوية على المذهب المالكي، غير أن ذلك لا يعني أبدا تهميش هذا الأخير أو بروز تنافر وخلاف بين المذهبين، فكانت العلاقة بينها تتميز بالتعاون والتنسيق في القضايا الفقهية التي تتعلق بالمجتمع.

أدى الوضع الجديد الذي عرفته الجزائر في المجال المذهبي إلى بروز محكمتين، محكمة حنفية وأخرى مالكية، يؤمهما السكان لمعالجة قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث أو المعاملات كالبيع والشراء والقرض، فكان لكل واحدة منهما قضاتها ومفتييها، كما تمتعت كلّ واحدة بالاستقلالية عن الأخرى، غير أنّه كان بإمكان المتقاضين طرح قضاياهم على أي محكمة

* أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث- قسم التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس.

من المحكمتين شاءوا، وقد يطرحونها على إحدى المحكمتين ثم يعيدون طرحها على الأخرى إذا لم يعجبهم الحكم الذي أصدره القاضي. ومما يبرهن على انتشار المذهب الحنفي في الجزائر بشكل واسع، وجود ثمانية مساجد في مدينة الجزائر وحدها، نحددها كالآتي[(1)]:

- الجامع الجديد:
- جامع السفير وزاويته.
- جامع دار القاضي.
- جامع كتشاوة.
- جامع الحاج شعبان خوجة.
- جامع الشبارلية.
- مسجد حسين داي بحصن القصبة.
- مسجد علي خوجة الواقع بحصن القصبة.

إن مما يسترعي الانتباه عند اطلاعنا على وثائق المحاكم الشرعية ذات الصلة بالأوقاف خاصة، أنّ معظمها سجلت بالمحاكم الحنفية، ولعلّ ذلك راجع إلى أنّ معظم الواقفين كانوا من أتباع هذا المذهب، من أتراك وكراغلة وبعض الحضر، كما أنّ هذا المذهب يظهر تساهلا فيما يخص قضية الوقف، ومن ذلك أنّه كان يجيز انتفاع الواقف وعقبه من عوائد الحبس الذي لا يحوَل إلى الغاية التي أوقف من أجلها إلاّ بعد انقراض الأعقاب أو الورثة الذين ورد ذكرهم في عقود التحبيس "...ينتفع بغلة ذلك مدّة حياته مقلدا في ذلك بعض أيمة مذهب أبي حنيفة... ثم بعد وفاته يرجع ذلك حبسا على من سيولد له إن قدر الله تعالى من ذكور وإناث على أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على ذريتهم وذرية ذريتهم ما تناسلوا...ولا تدخل في ذلك الطبقة السفلى مع وجود الطبقة العليا ولا الأبناء مع وجود الأباء...فإن انقرض الجميع يرجع الحبس وقفا على سبيل الخيرات...".

وتذكر المصادر أن علماء المشرق، وخاصة الأحناف منهم، كانوا يتوافدون على الجزائر بغرض تولي الوظائف الشرعية كالإفتاء والقضاء والتدريس وغيرها، ويظهر أنه وجدت أسباب عديدة وراء ذلك، ولعل أهمها كان السعي وراء الكسب المادي وتحسين أوضاعهم المعيشية، وقد اضطر الكثير من هؤلاء العلماء إلى دفع ثروة طائلة في اسطنبول من أجل الحصول على وظيفة رسمية في الجزائر، ولهذا كانوا بمجرد الحصول على مبتغاهم يبذلون قصارى جهودهم لجمع ثروة طائلة بشتى

الطرق لتعويض ما دفعوه، وتطلعنا المصادر أنهم كانوا لا يتأخرون في أخذ الرشوة من المتقاضين واللجوء إلى أحكام الزور، غير أن هذه الظاهرة لم تقتصر على الجزائر فحسب بل عمت معظم البلاد العثمانية، ففي دمشق، على سبيل المثال، تعرض القاضي المولى أحمد بن سليمان الأياشي إلى الرجم من قبل السكان خلال مراسيم استقبال وإليها وذلك "بسبب رشوته وإبطاله كثيرا من الحقوق"[2].

وفي الجزائر نجد نماذج كثيرة من أصناف هؤلاء العلماء الذين اشتهروا بأخذ الرشوة، ومن هؤلاء القاضي الحنفي بقسنطينة عبد الله محمد بن المسبح الذي يقول عنه ابن الفكون أنه اشتهر بتلقي الرشوة وشهادة الزور، وكذا الحال مع أبي عمران موسى الملقب بالفكيرين الذي كان لا يتوانى في أخذ الرشوة طعاما أو نقودا من قبل قبائل البدو[3]، أنا المفتي الحنفي محمد النيار فيصفه ابن المفتي بأبشع الأوصاف حيث يقول عنه "وهو رجل جاهل مرتش، قليل الدين"، كما أنه كان أول عالم ينحني لتقبيل يد الباشا، بعدما كان هذا الأخير هو الذي يبادر إلى تقبيل أيدي العلماء، والأخطر من كلّ هذا أنّ ابن النيار كان لا يتوفر على أي مستوى علمي يؤهله لتولي منصب الإفتاء، فكان إذا ما سئل عن أي مسألة أو نازلة لا يبدي أي رأي فيها، وكل ما كان يفعله أنّه يساند رأي السائل أو يصدر فتواه بناء على فتاوى مشابهة لها، وبعد عزله هاجمته العامة مطالبه إياه بإرجاع الهدايا التي أخذها منهم لما كان يمارس الوظيفة[4].

غير أن هذا لا يجعلنا نجزم بأن كل العلماء الأحناف الذين قدموا إلى الجزائر أو ولدوا بها كانوا من هذا الصنف، بل نجد منهم من كانت له أهداف وغايات علمية محضة، فعملوا جاهدين من أجل نشر المذهب الحنفي والتعريف به وممارسته في الحياة اليومية باعتباره مذهبا غريبا على السكان، ولهذا أصبحوا يفتون به ويحكمون في شتى القضايا استنادا على آراء هذا المذهب.

كما مارس هؤلاء العلماء الأحناف إلى جانب دورهم العلمي، دورا سياسيا يتمثل في مراقبة باشاوات الجزائر، أي أنهم كانوا عيونا للسلاطين على هؤلاء الذين أصبحوا لا يطيقون وجود هؤلاء العلماء إلى جانبهم، ومن مظاهر هذا التدخل أن أصبح المفتي الحنفي مكلفا بقراءة الواجبات الملقاة على عاتق الباشا الجديد بمجرد تعيينه في منصبه ومضمونها " أن الله كلفه بحكم هذا البلد وقيادة جيشها، وأن عليه معاقبة الأشرار ومكافأة الأخيار، والمحافظة على تسديد منتظم لأجور الجنود، وبذل قصارى جهوده لحفظ الأمن وازدهار البلاد، وتحديد أسعار مناسبة للحبوب حتى تكون في متناول الفقراء من السكان"[5].

وعموما يمكننا أن نحدد صنفين من العلماء الأحناف الوافدين إلى الجزائر خلال العهد العثماني، صنف يمكن أن نطلق عليه مصطلح "المغامرين" الذين كان الغرض من مجيئهم جمع المال ثم العودة إلى بلدانهم، وصنف آخر كان له هدف علمي محض فتركوا بصماتهم من خلال كثرة التأليف وتولي المناصب كالإفتاء والقضاء والتدريس، فكانت لهم مساهمة في نشر المذهب الحنفي وتثبيت وجوده في الجزائر لفترة طويلة من الزمن.

ولعل مما زاد في عدد العلماء الأحناف الوافدين إلى الجزائر ترسيم منصب الإفتاء وجعله من الوظائف الحكومية التي يتقاضى متوليها مبلغا ماليا مقابل ما يقدمه من خدمات(6)، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن الدولة العثمانية كانت قد أولت هذه الوظيفة أهمية خاصة، فلقد احتل شيخ الإسلام في إسطنبول قمة هرم الوظائف الدينية، وكان محل احترام وتقدير من كل مسئولي الدولة بما فيهم السلطان نفسه، فعلى سبيل المثال كان السلطان لا يبادر بخوض حرب إلا بعد فتوى من شيخ الإسلام تمكنه من الحصول على دعم ومباركة الجيش والرعية(7)، وفي وقت من الأوقات تزايدت أهمية وخطورة منصب مشيخة الإسلام لما أصبح بإمكان متوليها أن يصدر فتوى يبيح من خلالها عزل السلطان نفسه من منصبه(8).

كان المفتي الحنفي في الجزائر يعين من قبل شيخ الإسلام بإسطنبول، وكان ترتيبه الثاني بعد الباشا مباشرة في سلم الموظفين السامين للإيالة، ويمكننا الرجوع إلى حمدان خوجة لإبراز أهمية المنصب ودوره حين يقول "يحظى بلقب أفندي الذي لا يحظى به إلا ثلاثة أشخاص: الداي، المقطعجي (رئيس الكتبة) الذي يشرف على سجلات محاسبات الدولة وسجل القوانين العسكرية، والمفتي الحنفي. كما أن القادة العسكريين الذين يشكلون الديوان مضطرون للوقوف لأربعة أشخاص هم: الداي، المقطعجي، الخزناجي والمفتي الحنفي"(9). ويفصل لنا الأسير الألماني "بفايفر PFFEIFER" في وظائف المفتي فيقول:" يشرف المفتي (مفتي أفندي) على أداء الصلوات العامة، فيحافظ على طهارة الدين، وعلى أن يؤدي أئمة الجوامع (جامع إماملري) الصلاة كما ينبغي، وعلى أن يؤذن المؤذنون الصلوات الخمس... من فوق المنارة في أوقاتها المحدّدة، وهو الذي يحدّد كذلك السنة حسب الشهور وأعياد المسلمين، ويشرف على المدارس، ويفسر القرآن في أيّام الأعياد، وفي أيّام رمضان، ولا يجوز تفسير القرآن لغير المفتي، وفي استطاعته أن يعاقب من يكفر بالله ويتعاطى الشراب أو المشروبات الروحية"(10)، ومن بين الأعياد التي كان المفتي يتحرى هلالها ويعلن عنها، عيد الفطر، فكان عندما يعلن عن انتهاء شهر رمضان يتم إطلاق نيران البنادق

والمدافع بشكل متواصل إيذانا بحلول عيد الفطر[11]. كما كان المفتي الحنفي يشرف على استغلال ومراقبة الأوقاف المخصصة للمساجد الحنفية، وكان يباشر مهامه من الجامع الجديد أين كان يؤم الناس للصلاة ويفتي في القضايا التي تطرح عليه اعتمادا على مذهب أبي حنيفة النعمان. وأما القاضي الحنفي فكان يعقد ينظر في القضايا المطروحة عليه في بداية أمره بجامع السيدة، وتواصل الأمر كذلك إلى غاية عام 1758 حيث تمّ بناء المحكمة الحنفية بالمكان المسمى الرحبة القديمة[12].

وإلى جانب ما سبق ذكره حول المهام الملقاة على عاتق المفتي الحنفي، يضاف إليها مهمة الإشراف وتسيير جلسات المجلس العلمي الذي كان يجتمع كل يوم خميس بالجامع الأعظم المالكي لمدينة الجزائر، وكان يحضره إلى جانبه كلا من[13]:

- المفتي المالكي.
- القاضيان الحنفي والمالكي.
- ضابط من الجيش الإنكشاري برتبة "با يايا باشي" يمثل الباشا داخل المجلس ويفرض الأمن والانضباط خلال جلساته.
- جماعة من الموثقين.

وإذا عدنا إلى وثائق المحاكم الشرعية ذات الصلة باجتماعات المجلس العلمي نستخلص أن المفتي الحنفي كان يرتب أولا، فقد جاء في إحدى الوثائق العبارة التالية: "...حضره الشيخان الفقيهان العالمان العاملان الإمامان الهمامان النهايتان المدرسان المحدثان الواعظان الخطيبان السيدان المفتيان وهما الفقير لله سبحانه مصطفى بن عبد الله (المفتي الحنفي) لطف الله به، والفقير إليه سبحانه أحمد بن عثمان (المفتي المالكي) لطف الله به بمنه آمين أبقى الله وجودهما للأنام... والشيخ الفقيه العالم الإمام العلامة الهمام فخر القضاة ومعدن الفضل والخيرات وهو أبو عبد الله السيد محمد قاضي الحنفية في التاريخ... والشيخ الفقيه العالم النبيه الحبر النبيه الصدر الوجيه قاضي المالكية في التاريخ... وهـــو (طابع يظهر فيه اسم الطاهر بن محمد)" [14].

يبرز لنا الجدول التالي أسماء المفاتي الحنفية بالجزائر مابين عامي 1613 و1878م(15):

الاسم	التاريخ	الاسم	التاريخ	الاسم	التاريخ
محمد بن يوسف	1613م	حسين بن محمد	1713م	محمد بن عبد الرحمن بن حسين	1809م
محمد بن حسين	1619م	محمد بن مصطفى	1715م	أحمد بن إبراهيم البابوجي	1811م
مصطفى بن محمد	1627م	الحاج علي بن مسلم	1723م	محمد بن عبد الرحمن بن راسيل	1816م
محمد بن رمضان	1635م	حسين بن محمد بن العنابي	1735م	أحمد بن حسين	1817م
حسين بن مصطفى بن رمضان	1658م	محمد بن محمد بن سيدي علي	1737م	محمد بن محمود بن محمد بن حسين العنابي	1818م
مسلم بن علي	1679م	حسين بن مصطفى	1755م	أحمد بن إبراهيم	1819م.
محمد بن مسلم	1679م	حسن بن فضلي	1756م	محمد بن عبد الرحمن	1828م
محمد بن حسين	1689م	محمد بن مصطفى الواني	1757م	الحاج أحمد بن الحاج عمر بن مصطفى	1829م
محمد بن مسلم	1690م	حسن بن أحمد التفاحي	1763م	- الحاج محمد بن محمود العنابي.	
حسين بن رجب	1690م	مصطفى بن عبد الله	1766م	الحاج مصطفى أفندي	
محمد بن مصطفى المدعو ابن المستي	1698م	محمد بن مصطفى	1767م	محمد بن شعبان	1835م
حسين بن محمد	1706م	حسن بن أحمد	1777م	أحمد بن محمد بن رجب	1844م
محمد بن مصطفى	1710م	محمد بن اسماعيل	1785م	الحاج محمد بن مصطفى غرناوط	1847م
حسين بن محمد	1710م	محمد بن عبد الرحمن	1789م	الحاج أحمد بن الحاج مصطفى	1848م
محمد بن مصطفى	1711م	أحمد بن ابراهيم بن أحمد	1809م	أحمد بوقندورة	1878م

نماذج من علماء أحناف وافدون على الجزائر:

1- فتح الله: لا توجد معلومات وافية حول الاسم الكامل لهذا العالم الحنفي، كما أن المعطيات عنه نادرة حيث لا يرد ذكره في كتب التراجم التي أرخت لتلك الفترة، والمصدر الوحيد الذي يقدم لنا بعض المعلومات عنه هو "تاريخ حاضرة قسنطينة" لمؤلفه أحمد بن المبارك، فيذكر بأنه ولد ببلاد الشام، ثم انتقل رفقة عائلته إلى مصر، ومنها ارتحل إلى الجزائر، وبمجرد وصوله إليها سجل اسمه في دفتر الباشا ليتلقى العطايا باعتباره مسافرا ومن أتباع المذهب الحنفي، وبعد مدة انتقل إلى قسنطينة فتزوج واستقر بها نهائيا[16].

مارس فتح الله عدة وظائف علمية بقسنطينة، فدرَّس علم الفقه والحديث واللغة بجامع سوق الغزل، ثم تولى الخطابة بجامع القصبة، بعدها أصبح مفتيا على مذهب أبي حنيفة النعمان لمدة عامين، ثم تولى نظارة الأوقاف لمدة عامين كذلك، ثم أصبح قاضيا على نفس المذهب، وبقي يمارس هذه الوظيفة إلى غاية مقتله من قبل الباي أحمد شاوش في عام 1809 بعدما طلب منه هذا الأخير أن يكتب لداي الجزائر رسالة يبرر له فيها ما قام به الباي من قتل الباي علي والاستيلاء على منصبه وما صاحب ذلك من فتنة، وأنه فعل كل ذلك بإذن من أهل البلد والجنود، ولكن فتح الله رفض ذلك، فطرده الباي إلى عنابة، ثم بعث وراءه رجلان لقتله[17]. كما برع فتح الله في بعض العلوم العقلية وبعض الحرف مثل علم الفلك وصناعة الكشمير وصبغة الألوان وتقطير الزهور[18].

2- عائلة ابن العنابي: قدمت هذه العائلة من إسطنبول بغرض الاستقرار والحصول على الوظائف، وحسب بعض المصادر فإن موطنها الأصلي كان اليونان وبالضبط من مدينة "جنينة"[19]، فاستقرت في بداية أمرها بمدينة عنابة في شرق الإيالة، ومنها استمدت لقبها، ثم انتقلت إلى مدينة الجزائر، وهناك تولى أفرادها وظائف القضاء والإفتاء على المذهب الحنفي، ومنهم حسين بن محمد بن العنابي الذي تولى وظيفة الفتوى أربع مرات، كما كان ضالعا في التفسير وفي علوم الشريعة، أما ابنه محمد بن حسين بن محمد فنشأ وتعلم بمدينة الجزائر، ثم شغل منصب قاضي الحنفية، وبعدها رحل إلى بلاد المشرق وبقي هناك حتى وفاته بمصر[20].

وكان محمد بن محمود بن العنابي قد شغل بدوره وظيفة الإفتاء الحنفي، كما أنه نال حظوة لدى الدايات، مما جعلهم يكلفونه ببعض المهام الدبلوماسية، فقد كلفه الداي عمر باشا (1818-1817) بمهمة دبلوماسية إلى المغرب الأقصى لمقابلة السلطان سليمان الذي استقبله شخصيا، وكان سبب هذه السفارة، طلب مساعدة عسكرية بعد الهجوم الذي تعرضت له مدينة الجزائر في سنة

1816 من قبل الأسطول البريطاني بقيادة "اللورد إكسموث Lord Exmouth"، وقد كللت هذه المهمة بالنجاح، كما يخبرنا الشريف الزهار، حيث عاد الوفد ومعه عتاد حربي ضم "مركبي من نوع كربيط وبلاندرة، وأعطاه أموالا أمره بتسليمها للمجاهدين"[21]. وفي عام 1817 كلفه بنفس المهمة إلى إسطنبول لمقابلة السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839) [22]، غير أنه ربما من سوء حظ هذا العالم البارز أنه عاصر فترة حرجة من تاريخ العالم الإسلامي عامة والجزائر خاصة، حيث عم الانحطاط والتدهور جميع المجالات، وخاصة السياسية والعسكرية منها، مما أدى إلى تكالب القوى المسيحية على الجزائر، فكان لذلك تأثير على نفسية وشخصية ابن العنابي.

وإلى جانب وظيفة الإفتاء والمهام الدبلوماسية، اهتم ابن العنابي بالتأليف، فألف مجموعة من الفتاوى على مذهب أبي حنيفة النعمان، وثبتا سماه "ثبت الجزائري"، ويبقى أهم مؤلف لابن العنابي والذي خرج عن نطاق المألوف ذلك الموسوم ب "السعي المحمود في نظام الجنود"[23]، ومن خلاله دعا إلى إصلاح الجيش الجزائري من خلال الاقتباس من أنظمة الجنود الأوربية، متأثرا في ذلك بالثورة الفرنسية لعام 1789 وإصلاحات محمد علي باشا (1805-1840) في مصر وكذلك النظام الجديد الذي أقره السلطان محمود الثاني في عام 1826 لما ألغى نظام الإنكشارية، بعد ظهور مؤامرة في صفوف هؤلاء، والتي تفطن إليها السلطان وتمكَن من القضاء عليها من خلال الاستعانة بالمدفعية، بعدما حاصر المتمردين في ساحة " آت ميداني " وأباد الكثير منهم، وهكذا في يوم 17 جوان 1826 أصدر السلطان فرمانا يُنهي مهمة الإنكشارية ويُبطل وجودها وكل قوانينها من كل أنحاء الدولة العثمانية[24]. ولكن للأسف الشديد لم تأخذ نداءاته بعين الاعتبار من قبل مسئولي الإيالة. وعموما فإن كثيرا من الباحثين يعتبرونه من رواد التجديد والإصلاح السياسي والاجتماعي في العالم الإسلامي.

وفي عام 1830 كلفه الداي حسين باشا (1818-1830) بقيادة الجيش الجزائري في مواجهة الحملة الفرنسية، وذلك خلفا لصهر الداي إبراهيم آغا الذي أثبت عجزه في صد تقدم الجيش الفرنسي نحو مدينة الجزائر بعد نزوله في سيدي فرج يوم 14 جوان 1830، ثم هزيمة الجزائريين في معركة أوسطى والي، غير أن هذا التكليف جاء بعد فوات الأوان، فلم يصبح يفصل القوات الفرنسية عن المدينة إلا حصن الإمبراطور، كما أن المفتي ابن العنابي لم تكن له أي دراية بقيادة الجيوش وفنون القتال، وهذا ما يؤكده حمدان خوجة حين يذكر أن "شيخ الإسلام رجل عادل، فاضل ولكنه بعيد أن يكون محاربا، وفي مثل هذه اللحظة الحرجة لم يكن من الممكن أن يقود

جيشا ويصد عدوا" ثم يضيف قائلا " إن أعضاء الديوان والفقهاء لا يهتمون إلا بالعلوم والقوانين، وهم أحسن لإعطاء النصائح من أن يقوموا بالأعمال"[25].

بعد سقوط مدينة الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، ثم تولي الجنرال "كلوزيل Clauzel" شؤون البلاد عزل ابن العنابي من منصبه وطرده إلى الإسكندرية بعدما اتهمه بالتدبير للمقاومة والدعوة إلى عودة الداي حسين، وهناك ولاه محمد علي باشا منصب الفتوى الحنفية إلى جانب التدريس بالجامع الأزهر، كما اقترح عليه تلخيص كتابه "السعي المحمود في نظام الجنود"، فقام بذلك أحد تلامذته، وعنون الملخص ب "بلوغ المقصود: مختصر السعي المحمود"، وإلى جانب ذلك كلفه الباشا بتأليف كتاب "صيانة الرياسة ببيان القضاء والسياسة"[26].

3- عائلة ابن المفتي: أنجبت هذه العائلة شخصيتين بارزتين، إنهما حسين بن رجب شاوش وابنه ابن المفتي، أما عن أصل هذه العائلة فيرجع إلى منطقة الأناضول حيث يخبرنا ابن المفتي أن جده ولد بقرية "قارا حصار من إقليم ملمان وهي أرض واسعة تقابل مدينة أزمير"[27]. وكان جده رجب بن محمد أول القادمين إلى الجزائر، ليس لأهداف علمية بل من أجل الكسب وممارسة التجارة، فمارس النشاط البحري من أجل الحصول على الغنائم، وبعد مدة ارتقى إلى رتبة ورديان باشا حيث أصبح رئيس الحرس على متن سفينتين من نوع الغليوطة، وكانتا ملكا لامرأة تدعى زهرة باي ورثتهما عن أبيها وزوجها، وبعدها تقلد رتبة قائد فرقة من الجيش الإنكشاري –أو بلوكباشي-، وبعدها تقاعد حتى وفاته ودفنه بمدينة الجزائر عند باب الوادي[28].

أما والده، حسين بن رجب شاوش- فيذكر عنه بأنه ولد بمدينة الجزائر وبها مات، يقول عنه مفتخرا به "الشيخ الإمام الصالح الكامل العالم الأصولي الفقيه المتبحر"[29]. كما يذكر أن والده كان أول كرغلي يتولى وظيفة الفتوى على المذهب الحنفي، فأبدى كفاءة ومقدرة في أدائها"وقد صانها وزينها برفع الخصال، وكانت في أيامه ترد الأسئلة من البلد ومن الأماكن البعيدة، وقد يكون عددها في بعض الأيام في فصل الخريف نحو الثلاثين سؤالا، لأن ذلك زمان الخصام على أراضي الحراثة"[30]، وبفضل ذلك نال حظوة لدى الباشاوات، غير أن ذلك لم يمنع الباشا مصطفى من عزله من منصبه بعدما بقي في المنصب مدة توليه اثني عشر سنة[31]، وعين مكانه محمد النيار.

وخلاصة القول، فإن تواجد مذهبين في الجزائر خلال العهد العثماني كانت له آثار إيجابية برزت من خلال التفاهم بين علماء المذهب المالكي ونظرائهم من المذهب الحنفي، خاصة وأن العثمانيين لم يظهروا أي تعصب لمذهبهم، فتركوا لأهل البلد حرية الإفتاء والقضاء وفق أي مذهب

شاءوا، وزاد تمكن المذهب الحنفي في الجزائر وعلمائه لما أصبح التعيين في الوظائف ذات الصلة بهذا المذهب يتم محليا بعدما كان هؤلاء يعينون في إسطنبول لمدة عامين ثم يعودون إلى أوطانهم بمجرد إتمام المدة.

- نماذج من بعض القضايا التي طرحت أمام القضاة الأحناف: عالج القضاة الأحناف قضايا شتى تتعلق بالأحوال الشخصية والمعاملات، وتعطينا وثائق المحاكم الشرعية نماذج كثيرة من هذه الأحكام، ومنها على سبيل المثال:

1- **عقد زواج بالمحكمة الحنفية**[32]: الحمد لله بالمحكمة الحنفية تزوج على بركة الله تعالى وتوفيقه وعلى منهاج الشرع القويم وطريقه المكرم مهدي**....** مملوك السيد نعمان خوجة مخطوبته وكريمته الولية سعادة مملوكة الولية فاطمة زوجة نعمان خوجة المذكور الصداق خمسة وأربعون ريالا كلّها دراهم صغارا لا غير ينقدها قبل البناء بها شطر العدد المذكور وباسم الكالي وحكمه الشطر الباقي من العدد المذكور ويؤديه لها لمضي أربعة أعوام آتية من التاريخ لا براءة له إلاّ بالواجب شرعا أنكحها إيّاه بما سمي المكرم الحاج محمد التركي وكيل الحرج ابن خليل بتوكيل سيدتها المذكورة على ذلك وقبل له سيده الخاطب له نعمان خوجة المذكور النكاح المسطور وارتضاه له فتم النكاح فيه وسطر والكلّ بحال الكمال الإشهاد عليه وعرفه بتاريخ أوايل شوال عام تسعة وثلاثين ومايتين وألف.

[توقيع الشهيدين]

2- **وقف خيري**[33]: الحمد لله أشهد الأمير الهمام فخر الدولة ومعدن الخير والخيرات السيد محمد باشا أسعده الله تعالى ونصره وبلغه في الدارين من الخيرات ما شاء شهيديه على نفسه الكريمة أنّه حبس ووقف الله تعالى جميع الفندق المعدّ لربط الدواب الكاين خارج باب عزون أحد أبواب محروسة الجزائر المحمية بالله تعالى الذي أحدث بناءه الأمير المذكور المقابل لباب الكنيسة بجميع ما اشتمل عليه الفندق من بيوت ومنافع كاينة ومحدثة داخله وخارجه وما عد منه وما نسب إليه تحبيسا تاما صايرا دايما مسمردا على العيون ينضاف ذلك لساير الأوقاف الموقوفة عليها أي ساقية العيون وجعل النظر في ذلك لوكيل ساقية العيون يصرف غلة الفندق المذكور في ذلك قصد بذلك وجه الله العظيم ورجاه ثوابه الجسيم إنّ الله يجزي المتصدقين ولا يضيع أجر من أحسن عملا فمن بدل أو غير فيما ذكر فالله حسيبه وسايله ومتولي الانتقام منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ورفع المحبس المذكور على الحبس يد الملك ووضع يد الحيازة كما ذكر وشهد عليه أسعده

الله تعالى وهو على أكمل حال وأوفى مقال بتاريخ أواسط جمادى الأولى من عام أحد وثمانين وماية وألف من هجرته عليه الصلاة والسلام.

3- اعتراف يهودي بدين[34]: "الحمد لله حضر لدى شهيديه وبالمحكمة الحنفية من بلد الجزائر المحمية بالله تعالى الذمي موشي اليهودي بن شلوم سماحة وأشهدهما على نفسه أن عليه وبماله وذمته للمكرم السيد الحاج محمد التاجر ...بوشمايم به شهد ما قدره ألف ريال واحد ومئة ريال واحدة وخمسون وستون ريالا ونصف الريال كلها دراهم صغارا ترتب جميع العدد المذكور له عليه من ثمن سلعة ابتاعها منه وأعلق ثمنها بذمته بذكره وإقراره له بذلك الترتب التام اتفق معه على أن يؤدي له جميع العدد المذكور لمضي ستة أشهر آتية من تاريخه كل براءة له من ذلك الدين الواجب شرعا شهد عليهما بذلك وهما بالحالة الجايزة شرعا وعرفهما بتاريخ أواخر رجب الفرد الأحد عام تسعة عشر ومائتين وألف".

4- إثبات ملكية يهودي لحانوت[35]: " ...شهد بمضمنه وبمعرفة الذمي يعقوب ابن عمران رزافة به عرف معرفة تامة معتبرة شرعا يشهد... وبأن له ماله من ماله وملكا صحيحا من جملة أملاكه جميع جلسة الحانوت الكاينة بالصاغة المعدة للصنعة المذكورة وبسكة صغيرة غير نافذة على يمين الصاعد من قهوة الكبيرة انجرت له بالشراء الصحيح والثمن المقبوض منذ عوام عديدة وسنين مديدة و لم تخرج عن ملكه ببيع ولا هبة ولا بصدقة ولا فوتها ولا فوتت عنه بوجه من وجوه الفوت علمه ومقرر في ذهنه لم يشك فيه... وعلى ذلك وبمضمنه ومعرفة من ذكر فيه بذلك شهادته هنا مسؤولة منه لسايلها الآن... بتاريخ أواسط حجة الحرام عام اثني عشر ومائتين وألف.

شهد به الذمي سميح قاضي شهد به شهد به شهد به

قاضي جماعة اليهود في التاريخ والذمي يعقوب الصايغ والذمي إسحاق قاضي جماعة عمران الصايغ ابن يمين ابن داران به عرف ابن شلوم به عرف. اليهود في التاريخ ابن مردخاي ابن يعقوب ابن شمول به عرف

الهوامش:

1- Devoulx (A). « Les édifices religieux de l'ancien régence d'Alger ». **RA** n° 10, 1866, pp. 50 et 51 pp.221, 230//**R.A** n°12, 1868, pp 277-289 وكذلك:

2- ليلى الصباغ، **من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول: محمد الأمين المحبي المؤرخ وكتابه خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، الطبعة الأولى، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1986، هامش رقم 1، ص 240.

3- الفكون عبد الكريم، **منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية** (تقديم وتحقيق وتعليق سعد الله أبو القاسم)، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص 90.----4- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها** (جمعها واعتنى بها الأستاذ فارس كعوان)، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 88-89.

5- Shaw (D[r]). Voyage dans la régence d'Alger (Traduit de l'Anglais par J.Mac Carthy), 2[ème] édition, édition Bouslama, Tunis, 1980**,** p. 153.

6- كان الإفتاء قبل مجيء العثمانيين عملا تطوعيا، فكان العالم يفتي في شتى المسائل والنوازل دون أي مقابل.

7- الزحيلي محمد، **تاريخ القضاء في الإسلام، الطبعة الأولى**، دار الفكر المعاصر ببيروت، دار الفكر بدمشق، 1995، ص ص 178-179.

8- حماش خليفة إبراهيم، **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830**، رسالة ماجستير غير منشورة، الاسكندرية، 1988، ص 75.----9- خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة** (تقديم وتعريب وتحقيق الزبيري العربي)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 129.-----10- بفايفر سيمون، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر** (تقديم وتعريب دودو أبو العيد)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص 196-197.

11- سبنسر وليم، **الجزائر في عهد رياس البحر** (تعريب وتعليق زبادية عبد القادر)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 101.

12- غطاس عائشة، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 (مقاربة اجتماعية اقتصادية)**، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000-2001، هامش رقم 5، ص 119.--- 13- حول تركيبة المجلس العلمي اعتمدنا على وثائق سجلات المحاكم الشرعية.

أنظر كذلك: Devoulx (A). « Les édifices religieuses… ».**R.A,** 1866, pp 226-227

V. de Paradis. **Op.cit**. p 113.

14- س.م.ش.، ع 28، و10.---- 15- الحفناوي أبو القاسم محمد بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي بن سيدي إبراهيم الغول، **تعريف الخلف برجال السلف**، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة ببيروت، والمكتبة العتيقة بتونس، 1985، ص ص 479-480.---16- ابن المبارك أحمد العطار، **تاريخ قسنطينة** (تحقيق بونار رابح)، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، بدون تاريخ، ص 76.----17- **المصدر نفسه**، ص 76-77.----18- **نفس المصدر والصفحة.**---19- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 198.----20- نويهض عادل، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، الطبعة الثانية، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1980، ص ص 244-245.----21- الزهار أحمد الشريف، **مذكرات نقيب أشراف الجزائر** (تحقيق المدني أحمد توفيق)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 127**.**

22- **Tachrifat**. Recueil de notice historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger (Publié par Devoulx Albert), Imprimerie du gouvernement, Alger, 1852**,** p. 78.

23- لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى الكتاب: ابن العنابي محمد بن محمود، **السعي المحمود في نظام الجنود** (تقديم وتحقيق الجزائري محمد بن عبد الكريم)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.----24- المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** (تحقيق حقي إحسان)، الطبعة الخامسة، دار النفائس، بيروت، 1986**,** ص 220.-----25- خوجة حمدان بن عثمان، **المصدر السابق**، ص 198.

26- بن قينة عمر، **الرؤية الفكرية في الحاكم والرعية لدى "ابن المقفع وابن العنابي والكواكبي"**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000، ص 51.---27-ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **المصدر السابق**، ص 36.----28- **المصدر نفسه**، ص 13 وكذا ص 37.---29- **نفسه**، ص 36.----30- **نفس المصدر والصفحة.----**31- **نفسه**، ص ص 88-89.----32- س.م.ش، ع 108-109، و60.---33- س.م.ش، ع 1، و20 -----34- م ش، ع 1/14، و137.---35- م.ش. ع109-110، و36.

ASTRACT: Centered subject of this article about the Hanafite doctrine and its prevalence in Algeria during the Ottoman era, and our purpose of this show that coexistence that characterized the religious life in Algeria at the time, in the presence of sects, they Hanafite school that recruited him Ottomans and the Maliki school, which deal with the population in the area personal status and transactions for a long period of time. This new situation require bringing in scientists Ahnav to Algeria in order to install and governance and jurisprudence regarding raises issues pertaining to his followers, and of these, for example, recall the family son Mufti and son Annabi family, which gave birth to a number of scientists who have assumed the function of Fatwas and eliminate according to the view of Abu Hanifa.